الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الشباب والشؤون الثقافية

والتربية والبحث العلمي

حـــول
مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على إتفاق بين الإتحاد الأوروبي والجمهورية التونسية يتعلق بمشاركة الجمهورية التونسية في برنامج الإتحاد تحت عنوان " برنامج إطاري للبحث والتجديد "أفق 2020" (2014 -2020)". (عدد 81 / 2015)

الوثائق الملحقة بالمشروع :

- وثيقة شرح الأسباب
- نص الإتفاق
- ملاحق الإتفاق

مكتب اللجنة

- **رئيس اللجنة** محمد الأمين كحلول
- **نائب رئيس اللجنة** طارق البراق
- **مقررة اللجنة** ليلى الوسلاتي بوصلاح
- **المقرر المساعد** علـي بنـور
- **المقررة المساعدة** ليلى الحمروني

نـظـر اللـجنـة

	تاريخ الجلسة	قرارات اللجنة
1	03 فيفري 2016	التعهد بمشروع القانون
2	10 فيفري 2016	مواصلة النظر في مشروع القانون والإستماع إلى مدير عام البحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
3	18 فيفري 2016	الإستماع إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي
4	23 فيفري 2016	المصادقة على مشروع القانون وعلى التقرير

I. تقديم للمشروع:

يمثل "البرنامج الأوروبي للبحث والتجديد أفق 2020" أكبر برنامج بحث وتجديد في العالم بتمويلات تقدر ب 77 مليار أورو موجهة لمشاريع الإبتكار والبحث من أجل نمو إقتصادي شامل وذلك من خلال ثلاثة أولويات :

1 - الإمتياز العلمي : وذلك من خلال رفع مستوى التميز العالمي عبر دعم البنية التحتية للبحث العلمي وإتاحة العديد من الفرص للباحثين في كافة المراحل لصقل مواهبهم ودعم قدراتهم وتشجيعهم على بعث المشاريع وتحويل أفكارهم إلى مؤسسات ذات قيمة مضافة للمجتمع .

2 – القيادة الصناعية : بحيث يهدف البرنامج إلى توفير الإستثمارات الموجهة للتكنولوجيا الصناعية ودعم تنافسية المؤسسات الصغرى والمتوسطة للتموقع في السوق العالمية .

3 – التحديات الإجتماعية : وذلك من خلال تمويل البرنامج لمشاريع البحث والتجديد التي تهدف للإجابة على أهم مشاغل المجتمع العالمي في إطار مقاربة شاملة متعددة الإختصاصات .

وقد تم التوقيع يوم 1 ديسمبر 2015 على إتفاق بين الإتحاد الأوروبي والجمهورية التونسية المتعلق بمشاركة تونس في برنامج الإتحاد تحت عنوان "برنامج إطاري للبحث والتجديد أفق 2020 (2014 -2020)" والذي يحتوي على سبعة فصول وثلاثة ملاحق .

ومن شأن هذه الشراكة أن تفتح افاقا هامة لمؤسسات البحث العلمي وللمجموعة العلمية بتونس من أهمها :

- تنمية المحتوى العلمي للبحث والتجديد
- تعزيز شبكات الإمتياز وتنمية الكفاءات مع تيسير تنقل الباحثين
- تنسيق سياسات البحث والتجديد على المستوى الأورومتوسطي
- تحسين إستغلال البنية التحتية والتجهيزات الثقيلة للبحث ضمن شبكة متكاملة أورومتوسطية

- المشاركة الفعالة في إدراج الأولويات الوطنية ضمن طلبات تمويل برنامج أفق 2020
- إنخراط الباحثين التونسيين في مشاريع الإتحاد الأوروبي بنفس الشروط المطبقة على الباحثين من دول الإتحاد الأوروبي
- تدعيم الإمكانيات المتاحة للتعاون وتبادل المعلومات

II. أعـمــال اللـجـنـة

أحيل مشروع القانون على اللجنة يوم 20 جانفي 2016 وتعهدت به يوم 3 فيفري 2016 بعد الإطلاع على وثيقة شرح الأسباب ونص الإتفاق وملاحقه . وقد لاحظ الأعضاء أن الإتفاقية تتعلق بمشاريع البحث التي لها نفس الأهداف سواء بالنسبة إلى تونس أو إلى الإتحاد الأوروبي ، وستمكن الباحثين التونسيين من الإستفادة من الخبرات العالمية ومن مواصلة أعمالهم البحثية على مستوى عالمي ، كما ستوفر لهم منحا وعقودا لإستكمال أبحاثهم بحيث أن المنافع التي ستنجر عن هذا الإتفاق تشكل عامل إمتياز يتوجب حسن إستغلاله من أجل الإرتقاء بمنظومة البحث التونسية إلى المستوى الذي يخدم الإقتصاد الوطني .

وإذ يندرج الإتفاق موضوع مشروع القانون ضمن برنامج إطاري مستقبلي متكامل للبحث والتجديد ، فإن هذا الإطار هو إطار تنافسي بما يفترض أن تكون المشاريع التونسية المقدمة جذابة وذات قدرة تنافسية عالية .

ومن جهة أخرى تنبه أعضاء اللجنة إلى أن هذا الإتفاق يخدم مصالح الأوروبيين بإعتبار حاجتهم إلى باحثين تونسيين هم موجودون في تونس وقادرون على تقديم المشاريع البحثية المميزة على الصعيد الدولي وخاصة الأوروبي متى أتيحت لهم الإمكانيات اللازمة والوسائل الضرورية لإنجاز أعمالهم .

كما تركزت ملاحظات بعض أعضاء اللجنة على النقطة السابعة من الفصل الثاني من نص الإتفاق والمتعلقة بمشاركة تونس كملاحظ في اللجنة المكلفة بمراقبة تنفيذ البرنامج فيما يتعلق بالنقاط التي تخص بلادنا ، معتبرين أن وضعية الملاحظ لا تمكن الباحثين

التونسيين من وضع خطط تهم البحث العلمي في العالم رغم القيمة العلمية لكفاءاتنا .
كما أن هذه الوضعية قد تفرض على بلادنا مشاريع لا تستجيب لمتطلباتنا الراهنة .
وعليه ، فمن الضروري أن نحافظ ضمن هذه الإتفاقية على موقعنا كدولة ذات سيادة ولها إختيارات واضحة المعالم دون إملاءات خارجية ودون أن نجعل من توس سوقا مفتوحة على بضاعة أجنبية لا تتناسب وخصوصياتنا الوطنية .

وعلى إثر هذه النقاشات قررت اللجنة أن تستنير أكثر حول مشروع هذا القانون من خلال الإستماع إلى السيد مدير عام البحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

وبمناسبة جلسة الإستماع المنعقدة بتاريخ 10 فيفري 2016 بين السيد مدير عام البحث العلمي أن تونس وقعت على الإتفاق موضوع مشروع القانون والذي يرتكز على إستغلال العلوم والتكنولوجيا في خدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وخلق مواطن الشغل .

وقد تمتعت بلادنا بتخفيض يقدر ب95 بالمائة من جانب المفوضية الأوروبية، كما ستتكفل بتسديد 2.5 بالمائة من التكلفة وهو ما يجعل من مساهمة تونس تقدر بحوالي 8 مليون دينار تدفع على أربع سنوات (2017 –2020) .

وفي مناقشاتهم ، إتجه رأي أعضاء اللجنة إلى أنه كان من المستحسن تشريك النواب في الوفد الذي واكب الأعمال التحضيرية لهذا الإتفاق بين تونس والإتحاد الأوروبي بإعتبار القيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها النواب في تشكيل لوبي يدافع عن موقع تونس ومصالحها في مثل هذه الإتفاقيات .

ومن جانب اخر ، أكد أعضاء اللجنة على أهمية إحداث لجنة لمراقبة المشاريع التي ستنجز بتونس في إطار هذا الإتفاق من أجل تأمين إنسجامها مع متطلبات التنمية الوطنية من ناحية ، ولغاية متابعة حسن التصرف في الإعتمادات المرصودة لفائدة هذه المشاريع من ناحية أخرى.

ولدى تطرقهم إلى وضعية البحث العلمي بتونس ، بين الأعضاء أنه لا يزال أكاديميا ويعوقه الإنفتاح على سوق الشغل ، فضلا عن تراجع القدرة التأطيرية للأساتذة الجامعيين وتشتت البحث بفعل تشتت الجامعات وضعف تمويل القطاع البحثي وهجرة الأدمغة

بسبب إنعدام الافاق البحثية في تونس ، وضعف براءات الإختراع بما إنعكس سلبيا على مستوى تصنيف الجامعات التونسية . هذا بالإضافة إلى سوء التصرف في الموارد المادية الخاصة بالمخابر التي تفتقد إلى مقومات الحوكمة الرشيدة بما يفترض تأهيل مراكز البحث ضمن خطة وطنية متكاملة لإصلاح المنظومة البحثية .

ولدى تعقيبه على مداخلات الأعضاء ، بين السيد مدير عام البحث العلمي أن مسألة هجرة الأدمغة مرتبطة بحرية التنقل والبحث عن مورد الرزق . وأكد أن التمويل الممنوح لفرق البحث التونسية ما إنفك يتطور بإستمرار رغم محدودية الإمكانيات المادية للوزارة خاصة وأن البحث العلمي يتطلب تجهيزات علمية ثقيلة وأثمانها باهضة . وعليه ، فإن التوجه نحو إستثمار الخدمات عن بعد في ميدان البحث العلمي بالشراكة مع البلدان الأخرى سواء في إطار إتفاقيات تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف ، من شأنه أن يخفض من كلفة البحث العلمي .

كما أشار إلى الأهمية التي توليها الدولة لثلاثي البحث والتجديد والتكوين خاصة في ظل التوجه نحو إحداث الهيئة العليا للبحث والتجديد وتفعيل دورها في رسم السياسات البحثية وجلب التمويلات .

وقد إستثمر السيدات والسادة أعضاء اللجنة حضور السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي في جلسة الإستماع المنعقدة يوم 18 فيفري 2016 حول مستجدات التعليم العالي ، للإشارة إلى ضرورة توجيه البحث العلمي لإنتاج براءات الإختراع وللتأكيد على ضرورة ترتيب الأولويات في مجال البحث العلمي وحسن إستثمار الإتفاق المبرم مع الإتحاد الأوروبي للنهوض بقطاع البحث وتفعيل إسهامه في التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

وقد أفاد السيد الوزير أن برنامج الإتفاق يوفر تمويلات كبرى موضوعة من طرف الإتحاد الأوروبي لإنجاز مشاريع بحثية تونسية من شأنها أن تسهم في النمو الإقتصادي والإجتماعي لبلادنا . كما وضح أنه سيتم إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف صلب الوزارة لحوكمة المشاريع الكبرى المنبثقة عن هذا الإتفاق .

هذا وقد صادقت اللجنة في إجتماعها المنعقد بتاريخ 23 فيفري 2016 على مشروع القانون وعلى التقرير بأغلبية أعضائها الحاضرين.

III- قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على إتفاق بين الإتحاد الأوروبي والجمهورية التونسية يتعلق بمشاركة الجمهورية التونسية في برنامج الإتحاد تحت عنوان " برنامج إطاري للبحث والتجديد "2020" (2014 -2020)" ، مع إضافة عبارة " أفق " في عنوان المشروع وفصله الوحيد مثلما تم إصلاحه في وثيقة مشروع القانون .

رئيس اللجنة	**مقرّرة اللجنة**
محمد الأمين كحلول	**ليلى الوسلاتي بوصلاح**

2015/81

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على إتفاق بين الإتحاد الأوروبي والجمهورية التونسية يتعلق بمشاركة الجمهورية التونسية في برنامج الإتحاد تحت عنوان " برنامج إطاري للبحث والتجديد "أفق 2020" (2014 -2020)"

فصل وحيد :

تمت الموافقة على الإتفاق بين الإتحاد الأوروبي والجمهورية التونسية المتعلق بمشاركة الجمهورية التونسية في برنامج الإتحاد تحت عنوان " برنامج إطاري للبحث والتجديد "أفق 2020" (2014 -2020)" ، الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بتونس في غرة ديسمبر 2015 .